الكويت تحصد ثلاث جوائز ضمن فعاليات جائزة «درع الحكومة الذكية العربية 2017»

الغنيم : «التطبيق الذكي» يمكن المواطن من متابعة مشاريع «الأشغال» بكل أريحية

حصدت وزارة الاشغال العامة والجهاز المركزي للمناقصات العامة بدولة الكويت على ثلاث جوائز في احتفالية اقيمت امس لتكريم الفائزين بجائزة «درع الحكومة الذكية العربية 2017».

وفازت وزارة الاشغال العامة بجائزة التطبيقات الذكية الافضل عربيا لقطاع الوزارات بدولة الكويت لتطبيقين على مستوى الوطن العربي فيما حصل الجهاز المركزي للمناقصات العامة على جائزة افضل تطبيق في الحكومة الذكية على مستوى الخدمات للمواطنين.

واوضحت وكيل وزارة الاشغال المهندسة عواطف سليمان الغنيم في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» على هامش الاحتفال أن التطبيق الذكي الذي فازت به الوزارة هو «نظام مستكشف المشاريع الجغرافي».

وبينت الغنيم أن من خلال هذا التطبيق يتم متابعة مشاريع الوزارة عن طريق عرضها على خريطة دولة الكويت مدعمة بوصف لها وصور وعنوان كل مشروع مما يسهل وصول المعلومة للمواطن حال رغبته في الاطلاع عليها.

واشارت كذلك الى الفوز بالجائزة لتطبيق «طوارىء الاشغال 150» الخاص بالهواتف الذكية الذي يمكن تحميله وهو معد خصيصا لتلقي الشكاوى الخاصة بالمواطنين والمقيمين في دولة الكويت ويمكن من خلاله التقاط صور الشكاوى وتحديد موقعها الجغرافي.

واعربت عن اعتزازها بفوز وزارة الاشغال العامة بجائزة درع الحكومة الذكية عن فئة التطبيقات الذكية الافضل لقطاع الوزارات بدولة الكويت مشيدة بالدور المتميز لمهندسي الوزارة في الحرص على تصميم وتنفيذ افضل التطبيقات الذكية واستخدامها في مباني ومشاريع الوزارة بهدف خدمة المواطنين.

واكدت الغنيم ان استخدام التطبيقات الذكية اصبح من بين اهداف وزارة الاشغال العامة الكويتية في كافة انشطتها ومشاريعها «بغية الوصول الى الحكومة الالكترونية الكاملة».

من جانبه ثمن الوكيل المساعد للشؤون المالية والادارية والقانونية بالجهاز المركزي للمناقصات العامة بدولة الكويت ايمن السرحان حصد الجهاز جائزة افضل تطبيق في الحكومة الذكية على مستوى الخدمات للمواطنين على مستوى الوطن العربي.

وعزا السرحان في تصريح مماثل لـ«كونا» فضل الحصول على الجائزة الى جهود الشباب في الجهاز وما بذلوه خلال السنوات الماضية مبينا أن هذا التطبيق الذي يجمع الجهات الحكومية وايضا شركات القطاع الخاص بدولة الكويت يحقق مبدأ الشفافية للحكومة.

واعتبر أن الجائزة تمثل تتويجا لجهود بذلت وكذلك تشجيعا للشباب ودعما لما بذلوه لاعداد هذا التطبيق لافتا الى تميز دولة الكويت في جميع جهاتها والتي كانت من اوائل الدول التي خرجت بشكل «الحكومة الالكترونية».

واوضح السرحان ان هذا التطبيق على الهواتف الذكية يسهل على جميع الجهات المستفيدة من وزارات متابعة المناقصات العامة دون انتظار فضلا عن تحقيق مبدأ الشفافية في الجهاز.

المكرمون في صورة تذكارية

وقال ان هذا التكريم يعد الثاني للجهاز المركزي للمناقصات العامة بعد حصولها على تكريم من جمعية الشفافية مما يعد حافزا لجميع الادارات في الجهاز.

من جهته اشاد مدير نظم المعلومات في الجهاز المركزي للمناقصات العامة المهندس خالد العمار في تصريح مماثل لـ«كونا» بفوز جهات حكومية كويتية بجوائز افضل التطبيقات الالكترونية على مستوى الوطن العربي.

واعرب العمار عن سعادته لحضور هذه الاحتفالية التي تعد تكريما لنخبة التطبيقات العربية التي تميزت السنوات الماضية مبينا أن دولة الكويت تعتبر ثاني دولة العربية تستخدم «الانترنت» بعد تونس في عام 1992.

ولفت الى العمل على مساعدة القطاعين الخاص والعام والافراد ايضا من خلال التطبيقات الحكومية وذلك في اطار من الشفافية معربا عن تطلعه الى المزيد من التطور والى الافضل في هذا الصدد.

واقيمت احتفالية «اكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية» في دورتها الثامنة بالقاهرة لتكريم الفائزين بجائزة درع الحكومة الذكية العربية 2017 برعاية وحضور وزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري في مصر الدكتورة هالة السعيد فيما فازت ثماني دول عربية ب 27 جائزة.

وفازت هيئة الكهرباء والماء بامارة دبي بالجائزة الأكبر وهي جائزة «درع الحكومة الذكية».

في محاضرة نظمتها الجامعة العربية المفتوحة

العقيدي: إعادة الاعتماد الأكاديمي استحقاق ومسؤولية

جانب من المحاضرة

أكد نائب رئيس الجامعة العربية المفتوحة للشؤون الأكاديمية الأستاذ الدكتور مروان العقيدي التزام الجامعة العربية المفتوحة ممثلة بمقرها الرئيس في دولة الكويت وفروعها الثمانية الموجودة في عدد من الدول العربية بجميع متطلبات واشتراطات جهات الجودة والاعتماد المحلية والبريطانية بحكم اتفاقية الشراكة القائمة بين الجامعة العربية المفتوحة والجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة.

جاء ذلك في محاضرة حول إعادة الاعتماد نظمتها الجامعة بمناسبة الاستعدادات التي تقوم بها للحصول على إعادة الاعتماد الأكاديمي من الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة للقرر إتمامه في شهر مايو القادم حضرها عمداء البرامج الأكاديمية ومنسقي البرامج وأعضاء هيئة التدريس ومدراء ورؤساء الأقسام الأكاديمية والإدارية والمالية في المقر الرئيس للجامعة وفرع الكويت، كما حضرها عبر البث المرئي عدد من مديري وأساتذة ومسؤولي فروع الجامعة.

وتحدث الدكتور العقيدي من خلالها عن أهمية الاعتماد الدولي الأكاديمي للجامعة وجملة الإجراءات والاستعدادات الواجب القيام بها من أجل تمكين الجامعة من إعادة اعتمادها لدى جهات الاعتماد المحلية والدولية ومنها جهات الاعتماد والجودة البريطانية ، كما تناول الحديث عن عدد من المحاور من أهمها شروط الحصول على الاعتماد ونظام ضمان الجودة والملكية الفكرية والعلاقة مع المجتمع الأكاديمي داخل وخارج الجامعة ومتطلبات اعتماد كل برنامج من البرامج التي تعتمد الجامعة تقديمها بالشراكة مع الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة، إضافة إلى المسؤولية الكبيرة التي تقع على جميع منسوبي الجامعة لإنجاح عملية التقييم وإعادة منح الجامعة الاعتماد الاكاديمي المأمول كاستحقاق منطقي لما قامت به الجامعة من إجراءات وتجهيزات وجهد والتزام بتطبيق جميع المعايير المحددة من جانب جهات وهيئات الجودة والاعتماد المحلية والدولية، وبصفة خاصة جهات معايير الجودة والاعتماد المؤسسي الأكاديمي في المملكة المتحدة.

وأكد أن إعادة الاعتماد الأكاديمي الذي تتطلع الجامعة العربية المفتوحة إلى إنجازه سيكون له الأثر الإيجابي الكبير على مدى صدقية والتزام الجامعة بنوعية وجودة برامجها العلمية والتمتع بالصفة العالمية باعتماد برامجها وشهادات خريجيها وفي أنها على مستوى عال من التطور والتقدم المنافس لجامعات دول المنطقة ودول العالم المتقدم.

تتمات

الكويت والبحرين

، وسبل تعزيزها بين دولة الكويت ومملكة البحرين الشقيقة على كل الأصعدة ، كما تم استعراض عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين الشقيقين ، والتعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات ، بما يخدم مصالحهما المشتركة في إطار ما يجمعهما من روابط أخوية وثيقة.

حضر المقابلة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، ونائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي جراح الصباح ، ورئيس بعثة الشرف المرافقة المستشار بديوان سمو ولي العهد ناصر الروضان ، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح ، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله .

وكان الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ، قد وصل والوفد الرسمي المرافق له إلى البلاد صباح أمس ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين ، ، في زيارة رسمية للبلاد تستغرق يومين.

وكان في مقدمة مستقبلي سموه على ارض المطار ، أخوه سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد ، وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد ، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح ، وكبار القادة من الجيش والشرطة والحرس الوطني ، وكبار المسؤولين بالدولة وسعادة سفير مملكة البحرين لدى دولة الكويت الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة ، وسفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح.

هذا وقد تشكلت بعثة شرف من ديوان سمو ولي العهد لمرافقة الضيف الكريم ، برئاسة المستشار ناصر الروضان.

من جهة أخرى أكد رئيس مجلس الوزراء البحريني الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة ، ان التواصل المباشر بين القادة والمسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي ، أصبح ضرورة حتمية بعد ان باتت المنطقة محاطة بالتحديات «الخطيرة» سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

وقال الأمير خليفة ال خليفة في بيان لدى وصوله إلى الدوحة ، في زيارة رسمية تستغرق يومين ، ان «مثل هذا التواصل يعزز الموقف المشترك ، ويوحد الرؤى في مجابهة هذه التحديات بشكل أكثر فاعلية» ، مشيرا إلى «الحاجة لتكثيف اللقاءات وزيادة التنسيق بيننا ، للحفاظ على أمن واستقرار وتطور هذه المنطقة الحيوية من العالم والاتفاق على رؤى وتوجيهات مشتركة ، تضمن ديمومة التنمية ، وتعزز التكامل الثنائي والجماعي على الصعيدين الخليجي والعربي».

وأكد ان «لدى دول مجلس التعاون القاعدة الراسخة للعمل الخليجي المشترك اقتصاديا وأمنيا وتنمويا ، وهو ما يساعد على توحيد الجهود للتعامل مع المستجدات والتطورات الاقليمية والعالمية وتطويعها.

أضاف ان دول مجلس التعاون الخليجي لديها الموارد المتاحة من أجل خدمة التنمية الخليجية ، وتحقيق الرخاء وتكريس الاستقرار لدول المجلس وشعوبها.

وأعرب عن سعادته بهذه الزيارة إلى دولة قطر الشقيقة تلبية لدعوة من الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، والالتقاء بأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ، معبرا عن الاعتزاز لما يربط البلدين من «أواصر محبة وروابط خليجية وعربية وإسلامية».

وقال ان هذه الزيارة تعد فرصة للاطلاع على مظاهر النهضة التنموية والعمرانية التي تشهدها دولة قطر ، والتي بدأت في عهد الأمير الأب الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني طيب الله ثراه ، مضيفا ان تلك المسيرة واصلها من بعده الشيخ حمد بن خليفة ، الذي جعل دولة قطر «محط أنظار واهتمام عالمي».

أضاف ال خليفة ان التطور والبناء استمر فيها في عهد امير قطر الحالي الشيخ تميم بن حمد ، حيث أصبحت دولة قطر «رمزا من رموز التطور والتنمية في دول مجلس التعاون والمنطقة».

تأجيل حسم

الجنسية خلال عام 2017 حتى اجتماعها في 9 مارس المقبل ، بناء على طلب وزارة الداخلية وانتظار ورود بقية المقترحات الأخرى من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وقال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي إن اللجنة ستطلب من المجلس مهلة للبت في تعديلات «حرمان المسيء» ، واستبعاد شرط الشرف والأمانة ، الى حين البت في الطعون الدستورية الخاصة بذلك.

أضاف أن المجلس الأعلى للقضاء طلب انتظار الفصل بالأحكام الدستورية في هذا الخصوص ، كما أنه لم يرد إلى اللجنة رأي الفتوى والتشريع بشأن استبعاد الشرف والأمانة.

وأشار العنزي إلى أن لجنة الداخلية والدفاع ستناقش في الأيام المقبلة ، مشروعا بقانون محالا من الحكومة ، بشأن تعديل قانون البصمة الوراثية.

من ناحيته أكد النائب د. جمعان الحربش وصول معلومات تفيد بأن المجلس الأعلى للقضاء طلب تأجيل مهلة ابداء وجهة نظره ، بشأن استبعاد شرط الشرف والأمانة من قانون الانتخاب ، الى حين البت بالطعون الدستورية.

وقال الحربش : إذا لم ننجح في إقرار التعديل على قانون حرمان المسيء ، فسنتجه الى العمل على عدم تطبيق القانون بأثر رجعي، معتبرا أن جلسة 7 مارس ستكون تاريخية لما يتضمنه جدول اعمالها من قضايا مهمة ومفصلية.

وشدد على مفصلية قضية سحب الجناسي مطالبا الحكومة بإعادة الحقوق لأصحابها من دون الحاجة الى تحريك الأدوات الدستورية ، كما وجه الدعوة إلى الشعب لحضور الجلسة المقبلة التي ستناقش تعديلات قانون الجنسية، وقال إن تقرير اللجنة المختصة جاهز وسيدرج على جدول الأعمال.

أضاف الحربش أنه تحدث ووزير الداخلية في قضية القيود الأمنية ، وأنه أبلغ بأن الرأي الفني داخل الوزارة يتوافق مع الرأي النيابي، كاشفا عن وجود اجراءات نيابية عدة ستتخذ لرفع هذه القيود.

ولفت إلى أنه وجه أسئلة نيابية بهذا الخصوص وبانتظار الإجابة الرسمية ، وإذا لم تتم هذه الخطوة سنذهب باتجاه خيارات أخرى.

الجبري : إصدار

أضاف ان هذا الانجاز بإصدار رخص البناء إلكترونيا خلال يوم واحد ، سيغير الصورة الذهنية لدى الناس بشأن تأخر المعاملات لدى بلدية الكويت ، مؤكدا ان رخص البناء إلكترونيا أصبح امرا واقعا ، يسهل عمل المكاتب الهندسية والمواطنين ، ويساعد في تحسين بيئة الاعمال بدولة الكويت.

وأكد ان العمل جار على تدشين خدمة إصدار الرخص إلكترونيا في كل المحافظات ، والتي يتوقع ان تكتمل في نهاية السنة الحالية ، مبينا انه تم ربط البرنامج الإلكتروني مع الجهات المعنية ، مثل الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزاتي العدل والكهرباء والماء وخلال شهر سيتم الربط مع وزارة التجارة والصناعة.

من جهته قال المدير العام لبلدية الكويت المهندس احمد المنفوحي ، «ان ثناء سمو أمير البلاد على البلدية حملنا مسؤولية مضاعفة ، بأن نكون على قدر هذا الثناء».

أضاف المنفوحي ان انجاز رخص البناء من خلال النظام الإلكتروني يسهم في تطوير عمل البلدية ، من خلال إنجاز المعاملة ، دون الحاجة إلى النظام الورقي المعمول به في السابق.

وأوضح ان معاملة إصدار رخصة بناء في السابق كانت تتطلب حضور صاحب العلاقة بمعية عدة طلبات ، مشيرا إلى ان النظام الإلكتروني الجديد ينجز المعاملة خلال يوم واحد اذا كانت سليمة.

وذكر ان البرنامج الإلكتروني ذكي ، يمكن من خلاله حساب مساحة البناء والارتداد ونسب البناء ، يوجد فيه «باركود» يحتوي على معلومات المعاملة كافة ، لافتا إلى انه منذ العمل في البرنامج بمحافظة مبارك الكبير قبل اسبوعين تم استخراج 11 رخصة بناء ، مؤكدا ان البلدية تهدف إلى وضع دولة الكويت في المرتبة الاولى عالميا كاسرع دولة يصدر فيها رخص البناء.

وأشار إلى ان البرنامج الإلكتروني ساهم في تسريع المعاملات التي تستغرق وقتا اطول ، مثل المخطط المساحي والملف الفني للعقار بما لايزيد على 48 ساعة بحد اقصى ، علاوة على انه يمكن للمكتب الهندسي دفع الرسوم من خلال النظام الإلكتروني.

الكندري : لتلجأ

وكشف الكندري من جهة أخرى عن توجيه حزمة أسئلة بخصوص غرفة التجارة ، مطالبا بتعاون الحكومة في هذا الجانب، موضحا ان قانون غرفة التجارة صدر قبل الدستور وهناك تساؤلات عن مدى دستورية وجود الغرفة.

وتساءل عن أسباب تلقي موظفي الغرفة دعم العمالة الوطنية ، وسبب عدم تقدم الدولة مشروع قانون ينظم غرفة التجارة حتى الآن.

العدساني : لا تراجع

والعودة للأسعار السابقة ، مؤكدا بأنه عند موقفه وسيدفع بهذا الاتجاه .

وطالب الحكومة بالالتفات إلى قضايا المواطنين والحد من قضية غلاء الأسعار ، والتي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ولها آثار سلبية ، خصوصا على ذوي الدخل المحدود وأنها تساهم بزيادة الأعباء المالية عليهم

أضاف العدساني أن موجه غلاء الأسعار تلتهم ميزانية الأسر والسبب هي سياسة الحكومة وقراراتها ، في رفع أسعار البنزين والديزل، وفي حال اقرار تعرفة الكهرباء والماء الجديدة سوف يسوء الحال أكثر كون له انعكاس سلبي على السلع الإستهلاكية والإنشائية والعيادات الطبية والمستشفيات الخاصة والمنتجات الوطنية وغيرها من الأمور

وأشار إلى أن المرحلة المقبلة هي مرحلة مهمة جدا تتطلب إقرار قانون يلغي أسعار البنزين الجديدة والعودة للأسعار ما قبل الزيادة ولا يتم رفع سعر البنزين إلا بقانون وكذلك إلغاء تعرفة الكهرباء والماء الجديدة والرجوع للأسعار السابقة ، موضحا أنه حتى لو الحكومة سجلت اعتراضها بشأن اقرار تلك القوانين التي تعمل على تخفيض الأسعار إلا اننا نؤكد بأنه يجب إقرارها وبصفة مستعجلة ولن نقبل المساس بجيب المواطن وعلى الحكومة وقف الهدر أولا ولا تعالج اخفاقاتها على حساب المواطنين فهذا الأمر مرفوض بتاتا

الشاهين : الازدحام

الرابعة عالميا ، بالنسبة لعدد المركبات على الطرق.

وقال الشاهين إن شوارعنا تجاوزت طاقتها الاستيعابية بنسبة 80 في المئة ، مشيرا إلى أن وزارة الاشغال أعلنت ان شوارعنا تستوعب 900 الف سيارة، بينما الموجود فعليا مليون و600 الف سيارة ، وكشف عن التقدم برسالة إلى المجلس وعدد من النواب منهم د.جمعان الحربش وم. عبدالله فهاد العنزي ومحمد الدلال وعبدالوهاب البابطين ، لتكليف لجنة المرافق العامة مناقشة قضية الازدحام المروري.

وأكد أهمية دراسة لجنة المرافق لتلك الظاهرة ووضع حلول قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ، ورفع تقرير متكامل عن هذه القضية في شهر مايو المقبل لمجلس الأمه ، حتى تأخذ مسارها في العناية والاقرار.

ولفت إلى ان مشكلة الازدحام حقيقية ، في ظل غياب منظومة للنقل الجماعي والحلول المبتكرة ، تخفف الازدحام وتؤثر على رؤية الحكومة بتحويل الكويت إلى مركز مالي واستثماري عالمي.

من جانب آخر أكد الشاهين ان الأولويات النيابية تسير وفقا للجدول المنظم لها في المناقشة والاقرار ، وقد أدرجت على جلستي 7مارس و14 مارس المقبل، مطالبا الشعب الكويتي بمتابعة الجلسات وأداء نوابهم.

وقال إن أي محاولة لعدم تمرير تلك التشريعات غير مقبول، مطالبا السلطتين بالتعاون لإقرار مثل هذه التشريعات.

اليمن : الميليشيات

اليمني للحكومة الشرعية عبد الملك المخلافي إن إطلاق النار على الموكب الأممي يقتضي موقفا قويا من الأمم المتحدة.

وأوضح المخلافي في تغريدات على حسابه على «تويتر» أن «اطلاق النار على موكب أوبراين واشعال معركة من قبل الميليشيات ، لمنعه من زيارة تعز ، يقتضي موقفا قويا منه ومن الامم المتحدة».

وتابع: «الانقلابيون يكشفون كل يوم وجههم الاجرامي المستهين بالمجتمع الدولي والقضايا الانسانية ، وهو ما تكشف اليوم بمنع ستيفن أوبراين من دخول تعز».

وأكد أن «ما تعرض له وكيل الامين العام للأمم المتحدة أوبراين في تعز من قبل ميليشيات الحوثي وصالح لمنعه من زيارة المدينة ، يكشف حجم معاناة تعز وما تعيشه».

السيسي : استهداف

وبحسب ما جاء في بيان صادر عن الرئاسة، فقد شدد السيسي على أهمية الحفاظ على التماسك ووحدة الصف ، كسبيل وحيد للتغلب على التحديات القائمة و«محاولات هدم الدولة».

وحذر الرئيس المصري، في تصريحاته أثناء زيارة لطلبة برنامج رئاسي لتأهيل الشباب على القيادة، من أن الأزمات الموجودة في المنطقة «توفر بيئة خصبة للتنظيمات الإرهابية».

ونزحت عشرات الأسر المسيحية مؤخرا من العريش بعدما قتل مسلحون مجهولون سبعة مسيحيين خلال فبراير في حوادث متفرقة ، وينشط في شمال سيناء مسلحون تابعون لتنظيم الدولة الإسلامية.

وشكلت لجنة حكومية لمتابعة أوضاع النازحين الجدد إلى مدينة الاسماعيلية وغيرها من أقباط شمال سيناء. ويقول النازحون إنهم فروا خوفا على حياتهم.

ويشن الجيش وقوات الشرطة عمليات عسكرية وأمنية كبرى في شمال سيناء ضد مسلحين إسلاميين متشددين ينتمون إلى ما يعرف بـ«ولاية سيناء»، فرع تنظيم الدولة الإسلامية في مصر.